الديمقراطيون يحشدون لـ «معركة عزل ترامب»

بيلوسي تتهم البيت الأبيض بـ «محاولة إخفاء وقائع على نحو غير قانوني»

نانسي بيلوسي

واشنطن – «وكالات»: اعتبرت الرئيسة الديموقراطيّة لمجلس النوّاب الأميركي نانسي بيلوسي الثلاثاء، أنّ رفض البيت الأبيض التعاون مع الكونغرس في التحقيق الجاري بشأن احتمال إطلاق إجراءات لعزل الرئيس دونالد ترامب، هو «محاولة لإخفاء وقائع على نحو غير قانوني».

وقالت بيلوسي في بيان، إنّ إعلان البيت الأبيض رفضه التعاون هو «ببساطة محاولة أخرى لإخفاء الحقائق حول الجهود المشينة لإدارة ترامب للضغط على قوى أجنبيّة من أجل التدخّل في انتخابات 2020».

وأبلغ البيت الأبيض في وقت سابق الثلاثاء الكونغرس بأنّه يرفض التعاون مع التحقيق الجاري، معتبرا أنّ هذا التحقيق يفتقد إلى الشرعيّة الدستوريّة.

وقال محامي البيت الأبيض بات سيبولوني في رسالة بعثها إلى بيلوسي إنّ «تحقيقكم يفتقد إلى الأسس الشرعيّة الدستوريّة أو أدنى مظاهر الحياد»، مضيفا أنّه في ظلّ هذه الظروف «لن يسمح الرئيس ترامب لإدارته بالمشاركة في هذا التحقيق المنحاز».

واحتجّ البيت الأبيض خصوصاً على عدم إجراء مجلس النوّاب تصويتا رسميّا لإطلاق التحقيق.

وجاء في رسالة سيبولوني «أنتم تحاولون إلغاء نتائج انتخابات 2016 وحرمان الأميركيّين من الرئيس الذي اختاروه بحرّية».

وتابع محامي البيت الأبيض «نأمل، في ضوء الثغرات الكثيرة التي رصدناها في إجراءاتكم، أن تتخلوا عن جهودكم الحاليّة الباطلة والرامية إلى إطلاق إجراءات العزل، وأن تنضمّوا إلى الرئيس في التركيز على الأهداف الكثيرة التي تهمّ الأميركيين».

من ناحية أخرى احتدمت المواجهة، بين الرئيس دونالد ترامب والديمقراطيين في الكونغرس، بعد أن منعت الخارجية سفيرها لدى الاتحاد الأوروبي من الإدلاء بشهادته أمام لجان نيابية، في إطار الإجراءات عزل ترامب.

وكان السفير غوردون سوندلاند وافق طواعية على الإدلاء بشهادته أمام مجلس النّواب الذي كان من المتوقع أن يستجوبه بشأن ضغوط قد يكون ترامب مارسها على أوكرانيا لإجراء تحقيق يتعلق بمنافسه الديمقراطي جو بايدن.

و«لكن في وقت مبكر هذا الصباح، أوعزت له وزارة الخارجية الأمريكية بعدم الذهاب للإدلاء بشهادته المقررة، بدون توضيح أسباب هذا القرار، كما قال محاميه روبرت لوسكن.

وفيما قال المحامي، إن وزارة الخارجية كانت وراء القرار، سارع ترامب إلى تبني المسؤولية عنه، وقال لمتابعيه على تويتر إنّه كان يرغب في أن يرسل سوندلاند للمثول أمام مجلس النواب «ولكن للأسف فقد كان سيدلي بشهادته أمام محكمة مهزلة يتم فيها نزع حقوق الجمهوريين، ولا يُسمح لعامة الناس برؤية الحقائق الفعلية».

وتصعّد هذه الخطوة التي جاءت قبل ساعات من الموعد المقرر لإدلاء سوندلاند بشهادته، المواجهة بين البيت الأبيض والديمقراطيين الذين يحققون في إمكانية ارتكاب ترامب مخالفات قد تؤدي إلى عزله بينها عرقلة عمل العدالة.

ويكرر الديمقراطيون الذين يقودون التحقيق التحذير بأن محاولات الإدارة لعرقلة التحقيق ستعتبر عرقلة لعمل العدالة. وأكدوا هذه النقطة مجددا الثلاثاء، بعد خطوة البيت الأبيض.

وصرح رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب آدم شيف للصحافيين، «نعتبر عدم السماح بمثول هذا الشاهد دليلا إضافيا على عرقلة الوظائف الدستورية للكونغرس».

وأعلن الرؤساء الديمقراطيون للجان المكلفة بهذا التحقيق الثلاثاء، أن البيت الأبيض «يمنعه لاعبا أساسيا في المسألة الأوكرانية من الإدلاء بشهادته بحاول مرة أخرى عرقلة التحقيق الهادف لعزل ترامب».

وأضافوا في بيان، «نوجه أوامر إلى السفير سوندلاند» لإجباره على الإدلاء بشهادته وتسليم الوثائق التي لا تريده وزارة الخارجية أن يسلمها.

وانتقل البيت الأبيض إلى الهجوم المضاد في هذا التحقيق الحساس، رافضا طلبات عدة تقدم بها الديمقراطيون، معتبرا أن الهدف منها هو الإضرار بترامب مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة في الـ20 من نوفمبر 2020.

في المقابل، وفي تحذير واضح ذهب الديمقراطيون إلى حد التذكير بأن أحد الأسباب الثلاثة التي دفعت إلى الدخول في إجراءات لعزل الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون عام 1974 قبل استقالته، كانت عرقلة عمل العدالة.

وأضاف محامي سوندلاند الذي وصل من بروكسل إلى واشنطن طوعا للإدلاء بشهادته أمام مجلس النواب، أن سوندلاند يأمل في «إيجاد حل سريع للمشاكل التي أوردتها وزارة الخارجية» لمنعه من تقديم شهادته.

وسوندلاند رجل أعمال جمع ثروة من العمل في القطاع الفندقي، وشارك في تمويل حملة ترامب وحفل تنصيبه.

ويبدو انه من مركز عمله في بروكسل شارك هذه السنة في تبادل رسائل هاتفية قصيرة بين عدد من الدبلوماسيين متورطين بما عرف المسألة الأوكرانية.

وقد سلمت هذه الرسائل القصيرة الأسبوع الماضي إلى مجلس النواب وساهمت في تعزيز شكوك الديمقراطيين؛ «فالرئيس الأمريكي مارس ضغوطا الصيف الماضي على نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لحضه على البحث عن معلومات قد تحرج منافسه الديموقراطي جو بايدن».

ويتهم الديمقراطيون ترامب بذلك بانه أساء استخدام سلطته لغايات انتخابية شخصية، وبانه قام لاحقاً بالعمل على طمس تدخله هذا.

وكانت رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي، اعلنت في الـ24 من سبتمبر الماضي فتح تحقيق تمهيدا لعزل ترامب من منصبه الرئاسي.

وقال ايضا رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، «نعلم أن السفير سوندلاند كان عنصراً فاعلاً في الجهود للحصول من أوكرانيا على التزام بالتحقيق في نظرية مؤامرة خيالية تتعلق بالانتخابات الرئاسية عام 2016، وبجو بايدن وابنه هانتر».

كما أعلن أن السفير سوندلاند يملك «رسائل قصيرة ورسائل إلكترونية مهمة جدا للتحقيق القائم، لكن الخارجية الأمريكية ترفض تسليمها».

وفي الرسائل الهاتفية القصيرة التي كشف الديمقراطيون عما تضمن بعضها الأسبوع الماضي، يعرب الدبلوماسي المتمرس بيل تايلور الذي يعمل في السفارة الأمريكية في كييف في رسالة قصيرة تحمل تاريخ التاسع من سبتمبر عن دهشته لتجميد تسليم مساعدة عسكرية لأوكرانيا للضغط على كييف.

وقال تايلور في رسالته القصيرة، «أستغرب جدا تعليق مساعدة عسكرية للحصول على مساعدة في حملة سياسية».

ودخل سوندلاند ليضع حداً لتبادل الرسائل هذا كاتبا إلى تايلور «بيل، اعتقد بانك مخطئ بشأن نوايا الرئيس ترامب. لقد كان الرئيس واضحا جدا، لا يوجد مقابل بأي شكل من الأشكال». وقد رد ترامب هذه الجملة الأخيرة صباح الثلاثاء.

وأعلن بعدها السناتور الجمهوري في مجلس الشيوخ ليندسي غراهام، انه ينوي دعوة رودي جولياني محامي ترامب للمثول أمام مجلس الشيوخ حيث الأكثرية للجمهوريين وتقديم شهادته بشأن مسائل «فساد» في أوكرانيا.

وهذا يعني أن الجمهوريين يمهدون للتركيز إعلاميا على الشكوك التي يبثها المحامي جولياني منذ أشهر بشأن بايدن وابنه.

إطلاق سراح معتقلين في احتجاجات طلابية ضد النظام بالجزائر

جزائريون يحتجون في عاصمة الجزائر

الجزائر – «وكالات»: أفرجت السلطات الجزائرية عن الطلاب الذين اعتقلتهم الثلاثاء، كانوا على وشك الخروج في مظاهرات ضد النظام، باستثناء واحد فقط، بقي رهن الحبس الاحتياطي، وسيعرض الأربعاء على محكمة في الجزائر العاصمة، وفق ما أعلنت اللجنة الوطنية لإطلاق سراح المحتجزين.

وأكد طالب من جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا في بلدية باب الزوار بالجزائر العاصمة، أنه لا يزال هناك طالب رهن الاعتقال.

ومن جانبها، أشارت صحيفة «تو سور لالجيري» التي حجبتها السلطات أكثر من مرة، إلى وجود «مواطنين اثنين آخرين، من غير الطلبة، لا يزالان محتجزين».

وأعلنت الصحيفة نفسها أن بين المعتقلين الصحافي مصطفى بن فضيل من جريدة الوطن، مشيرة إلى أن قوات الأمن قبضت عليه بساحة بورسعيد.

ومنعت الشرطة مظاهرة طلابية كانت مرتقبة الثلاثاء وذلك للمرة الأولى منذ اندلاع الحراك الشعبي الحاشد في 22 فبراير الماضي، ضد النظام العسكري الحاكم في الجزائر.

ورصد مراسل وكالة الأنباء الإسبانية الثلاثاء تجمع عشرات من عناصر قوات الأمن بملابس شرطية ومدنية في ساحة الشهداء، شمال العاصمة، واعتقال الفتات الذين كانوا يحتشدون هناك للمشاركة في مسيرة كانت ستتحرك إلى وسط المدينة، كما حدث أيام الثلاثاء والجمعة من كل أسبوع على مدار 8 شهور مضت.

ونجحت الاحتجاجات في أبريل الماضي، في إجبار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم البلاد منذ 1999 على التخلي عن السلطة، خاصة بعد تدهور حالته الصحية بشكل كبير منذ إصابته بجلطة دماغية في 2013.

«تايمز»: جونسون مهدد بتمرد مجلس الوزراء

لندن – «وكالات»: قالت صحيفة «ذا تايمز» البريطانية، إن رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، مهدد بتمرد داخل مجلس الوزراء بسبب الاستياء في المجلس من سياسته حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وحسب الصحيفة البريطانية، يوجد خمسة وزراء مرشحين للاستقالة وبرفضون، وفق الصحيفة، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، دون اتفاق.

وذكرت الصحيفة أن الوزراء المرشحين للقفز من مركب جونسون هم جوليان سميث وزير شؤون أيرلندا الشمالية، ووزيرة الثقافة تيكي مورغان، ووزير العدل روبرت بوكلاند، ووزير الصحة مات هانكوك، إضافة إلى النائب العام جيوفري كوكس، أهم مستشار قانوني للحكومة.

وقالت الصحيفة إن كبير مستشاري جونسون، دومينيك كامينغز، الذي يعتقد انه يتبنى موقفا لا هوادة فيه من الخروج، تعرض لانتقادات حادة في جلسة ساخنة لمجلس الوزراء.

وحسب الصحيفة حذر وزير من خروج «عدد كبير جدا» من النواب المحافظين من الحزب إذا خرجت بريطانيا دون اتفاق.

يشار إلى أن رئيس الوزراء البريطاني يخطط لخروج بلاده من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر الجاري، وفي ظل مساعي بريطانيا والاتحاد للتوصل لاتفاق قبل القمة الأوروبية المقررة في أواخر الأسبوع المقبل.

غوتيريش: الأمم المتحدة مهددة بالتوقف عن دفع رواتب موظفيها في نوفمبر

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

«وكالات»: قل الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش الثلاثاء، إن المنظمة قد لا تجد ما يكفي لدفع رواتب موظفيها في الشهر المقبل، إذا لم تسدد الدول الأعضاء ما عليها.

وقال غوتيريش للجنة الميزانية في الجمعية العامة المؤلفة من 193 بلدا، إنه لولا عمله منذ يناير الماضي، لخفض الإنفاق لما «توفرت لنا السيولة لتنظيم» الاجتماع السنوي لزعماء العالم الشهر الماضي.

وأضاف «هذا الشهر سنصل إلى أكبر عجز في عشر سنوات. نحن أمام خطر... دخول نوفمبر دون مال كاف لتغطية الرواتب. أعمالنا وإصلاحاتنا في خطر».

والولايات المتحدة أكبر مساهم ومسؤولة عن 22 في المئة من الميزانية الاعتيادية التي تتجاوز 3.3 مليار دولار في 2019، وتغطي الأعمال في الشؤون السياسية، والإنسانية، ونزع السلاح، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والاتصالات.

وواشنطن مدينة بنحو 381 مليون دولار لميزانيات سابقة و674 مليونا للميزانية الحالية. وأكدت البعثة الأمريكية في الأمم المتحدة هذه الأرقام.

ولم ترد البعثة بعد على طلب للتعليق على استفسار عن موعد دفع الأموال.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد قال إن الولايات المتحدة تتحمل عبئا غير عادل في تكاليف الأمم المتحدة ودعا إلى إصلاح المنظمة الدولية. ويعمل غوتيريش لتحسين عمليات المنظمة وخفض التكاليف.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن 129 دولة دفعت ما عليها للعام الجاري حتى الآن، وهو ما يصل إلى نحو مليارَي دولار.

وقال غوتيريش، إنه طبق إجراءات استثنائية في الشهر الماضي، للتكيف مع النقص ومنها الإبقاء على وظائف شاغرة، والسماح بالسفر الضروري فقط، وإلغاء اجتماعات أو تأجيلها.

الإكوادور: حظر تجول والاحتجاجات تجبر الحكومة على ترك العاصمة

«وكالات»: فرض رئيس الإكوادور لينين مورينو حظر التجول حول المباني الحكومية يوم الثلاثاء بعد مظاهرات عنيفة تفجرت منذ ستة أيام احتجاجا على إجراءات تقشف وأجبرت الإدارة على الخروج من العاصمة كيتو ودفعت السلطات لإلقاء القبض على المئات.

واتباعاً لنهج أطاح بحكومات من قبل، تدفق آلاف المتظاهرين من السكان الأصليين على شوارع العاصمة، واخترق بعضهم الطوق الأمني ليدخلوا مبنى البرلمان لفترة قصيرة مساء الثلاثاء ملوحين بالأعلام ورافعين قبضات أيديهم وهم يهتفون «نحن الشعب».

وفي أماكن أخرى من كيتو وغيرها من المدن، رشق محتجون يغطون وجوههم بالأقنعة ويمسكون بالعصي قوات الأمن بالحجارة واشتبكوا مع القوات التي ردت بإطلاق الغاز المسيل للدموع.

وأعلن مورينو حالة الطوارئ أمام أكبر تحد يواجهه خلال حكمه الذي بدأ منذ عامين ونصف العام ونقل عمليات الحكومة إلى مدينة جواياكيل الساحلية حيث الاضطرابات أقل حدة.

وفي مرسوم كتابي، أمر مورينو بتقييد التحركات في المناطق القريبة من المباني الحكومية والمنشآت الاستراتيجية من الثامنة مساء إلى الخامسة صباحا حفاظا على الأمن العام مع استمرار حالة الطوارئ.

تظاهرات الاكوادور

وفي وقت سابق، سعت حكومته لوساطة الأمم المتحدة أو الكنيسة الكاثوليكية لحل الأزمة. وقال مورينو «نشجع الحوار كسبيل ضروري لإيجاد أرضية مشتركة تعطي الأولوية للمصلحة الوطنية والسلم الاجتماعي».

وتفجرت الاحتجاجات يوم الخميس الماضي عندما خفضت الحكومة دعم الوقود في إطار حزمة إصلاحات اقتصادية يقتضيها قرض بقيمة 4.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

وسدت جماعات من السكان الأصليين وغيرها الطرق بالإطارات المشتعلة والحجارة وفروع الأشجار. ونشرت الشرطة عربات مدرعة ومدافع مياه.

وتقول السلطات إنه تم إلقاء القبض على ما يقرب من 600 شخص منهم نائب برلماني يؤيد الرئيس السابق رفاييل كوريا.

واتهم مورينو سلفه اليساري كوريا الذي كان مرشده ورئيسه حينما كان مورينو نائبا للرئيس بالسعي لانقلاب بمساعدة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

وكان مورينو يدعم كوريا بقوة خلال فترة حكمه التي دامت عشر سنوات، لكنه اختلف معه بعدما فاز في الانتخابات عام 2017 وخلفه في المنصب وانتقل بالسياسات الاقتصادية صوب اليمين.

وسخر كوريا من الاتهام، وقال في بلجيكا حيث يقيم «يا ليهم من أقاقين... هم يقولون إني أوتيت من القوة ما يجعلني أقود الاحتجاجات بجهاز آي فون من بروكسل».

وأضاف ممسكا بهاتفه «لم يعد بمقدور الناس تجمل هذا. تلك هي الحقيقة». مشيرا إلى إجراءات التقشف الاقتصادي.

أوروبا تحث كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي

«وكالات»: حثت الدول الأوروبية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي كوريا الشمالية الثلاثاء، على اتخاذ خطوات ملموسة نحو التخلي عن برامجها للأسلحة النووية والصواريخ البالستية بشكل تام لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

وأصدر مندوبو تلك الدول بيانا مشتركا بعد اجتماع مغلق لمجلس الأمن المؤلف من 15 دولة بشأن كوريا الشمالية، في أعقاب إعلان بيونغ يانغ أنها اختبرت صاروخا باليستيا جديدا يمكن إطلاقه من غواصة يوم الأربعاء الماضي، وعقد الاجتماع بطلب من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

وكانت التجربة الصاروخية أكثر تحرك مثير للاستفزاز من كوريا الشمالية منذ استئناف الحوار مع الولايات المتحدة في 2018، وجاءت بعد سلسلة من التجارب الصاروخية الأخرى على مدى الأشهر القليلة الماضية، وتحظر قرارات مجلس الأمن الدولي على بيونغ يانغ استخدام تقنية الصواريخ البالستية.

ووصف أعضاء المجلس الأوروبيون هذه التجارب بأنها تقوض الأمن والاستقرار الإقليميين وتمثل انتهاكا صريحا لقرارات مجلس الأمن الدولي، وقال المبعوثون من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وبولندا في بيان «من الضروري أن يطبق المجلس قراراته، لابد أن تظل العقوبات الدولية سارية وأن تطبق بشكل كامل وبصرامة».

وحذرت كوريا الشمالية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا أول أمس الإثنين، من أن طرح مسألة التجارب الصاروخية في مجلس الأمن الدولي سيؤجج رغبتنا في الدفاع عن سيادتنا.

وجاء اختبار الأسبوع الماضي قبل محادثات نووية جديدة بين بيونغ يانغ وواشنطن في السويد، وقطعت المحادثات على مستوى فرق العمل يوم السبت الماضي بعد أن اتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بعدم المرونة.